غير سببا للوجود كما ان الوجود غير الماهية في اسباب الماهية باعتبار العقل
الجنس والفصل وباعتبار الخارج المادة والصورة واسباب الوجود هي الغاية
والفاعل ومنها ان العدم في الممكن لا بد له من سبب لما عرفت ان الممكن نسبته
الى طرفي الوجود والعدم على السوا فاتصافه بكل منهما يستدعي سببا والا لزم الترجيح
من غير مرجح والحركة ايضا كذلك اي لا بد ان يكون لعدمها سبب لانه لو لم يكن لعدمها
سبب لكانت ممكنة بالذات وكونها غير فالذات لا مانع في احتياج عدمها الى
السبب فانه اذا اوجدت الحركة لا بد وان يوجد سبب فاذا عدم ذلك السبب بتمامه
او في بعض اجزائه وشرائطه عدم الحركة فعدم الحركة مسبب عن عدم السبب على
الوجه الذي هو سبب الوجود على ذلك الوجه ومنها ان العلل منها ما هو معد
وهو الذي يقرب المعلول الى علته بعد بعده عنها ومن العلل المعدة ما يؤدي الى
مثل كالحركة الى منتصف المسافة المؤدية الى الحركة الى منتهاها فان الحركة الى المنتصف
معدة للحركة الى المنتهى وليست فاعلة لها بل الفاعل في الطبيعة او النفس والقاسر
والحركة الى المنتهى بعيدة عن الفاعل والحركة الى المنتصف منها اليه ومن العلل
المعدة ما يؤدي الى خلاف كالحركة المؤدية الى السخونة في [illegible] فانه الحركة
ومن العلل المعدة ما يؤدي الى ضد كالحركة الى فوق المؤدية الى الحركة الى اسفل ومنها
ان الاعداد قريب او بعيد والاعداد القريب هو الذي يحصل المعلول عقيبه كالاعداد
الحسي بالنسبة الى الصورة الانسانية والاعداد البعيد بخلافه كاعداد النطفة
بالنسبة اليها فالاعداد المعد قابل للشدة والضعف ومنها ان من العلل الموجبة
ما هو معد فان العلل العرضية تقال باعتبارين احدهما ان توجد العلة سائر مع
ذلك لشيء اخر كس[illegible] بالنسبة الى التبريد الثاني ان تكون للعلة
وصف لازم فيقال لذلك الوصف اللازم للعلة انه علة بالعرض والاول
منهما بعيد تم المقصد الاول وبتمامه تم ثلث الكتاب
مما شرحنا [illegible] والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد
وعلى آله الطيبين الطاهرين
ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم

قال المقصد الثاني في الجواهر والاعراض وفيه فصول

الاول في الجواهر الممكن اما ان يكون موجودا في الموضوع وهو العرض او لا
وهو الجوهر وهو اما مفارق في ذاته وفعله وهو العقل او في ذاته وهو النفس
او غير مفارق فاما ان يكون محلا وهو المادة او حالا وهو الصورة او ما تركب منهما
وهو الجسم والموضوع والمحل متعاكسان وجودا وعدما في العموم والخصوص وكذا الحال
والعرض وبين الموضوع والعرض مباينة وتصدق العرض على المحل والحال احوالا
لما فرغ من المقصد الاول شرع في المقصد الثاني وذكر فيه خمسة فصول الفصل الاول في
الجواهر الثاني في الاعراض حسا والثالث في بقية احكام الاجسام الرابع في الجواهر المجردة
الخامس في الاعراض الفصل الاول في الجواهر الممكن اما ان يكون وجوده في موضوع
وهو العرض او لا في موضوع وهو الجوهر اعلم ان الحلول عبارة عن اختصاص شيء باخر بحيث
تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر والمختص الحال والمختص فيه المحل وكل
ماهيتين حلت احداهما في الاخرى فلا بد ان تكون لاحداهما حاجة الى الاخرى والا لما
حل احداهما في الاخرى فلا يخلو اما ان يكون المحل مستغنيا عن الحال مقوما لا به بل بنفسه
او لا يكون مستغنيا عنه فان كان الاول فالمحل هو الموضوع والحال هو العرض وان
كان الثاني فالمحل هو المادة الهيولى والحال هو الصورة والعرض والصورة يندرجان
تحت الحال والموضوع والمادة يندرجان تحت المحل اذا عرفت هذا فالجوهر هو الماهية التي
اذا وجدت كان لها وجود لا في موضوع والعرض هو الماهية التي اذا وجدت كان وجودها
في موضوع والمراد بالكون في موضوع هو الكون في شيء لا كجزء منه شائعا بالكلية ولا يصح
مفارقته عنه فان لفظة في تطلق كذا في ذلك كذا بالاشتراك على معان مختلفة
ككون الشيء في الزمان وفي المكان وفي الخصب وفي الراحة وفي الحركة وكون الكل في الجزء
او بالعكس والخاص في العام فان لفظة في في جميعها ليست بمعنى واحد فان في بعضها
الامور بالاضافة وبعضها بالاستعمال وبعضها بالظرفية فالشيوع والجامعة بالكلية
وعدم جواز الانتقال في تعريفنا الكون في الموضوع هو ما منه يفهم منها المقصود بلفظة
في المستعملة فيه ولا كجزء منه يخرج به عن مثل كون اللونية في السواد والحيوانية في الانسان
وقد يقال ان مثل هذه ليست باجزاء على الحقيقة بل هي كالاجزاء ويدخل في هذا الجوهر
كليات الجواهر المرتسمة في الذهن فانها وان كانت حالة كونها في الذهن في موضوع لكن
يصدق عليها انها اذا وجدت خارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع هذا اذا اعتبر الحقيقة
الكلية من حيث اعتبار الوجود الذهني واما اذا اعتبرت من حيث انها موجودة في الذهن فيمتنع
ان توجد في الاعيان من حيث هي كذلك الجسد لا يكون جوهرا بل عرضا فواجب الوجود لا يكون